تطور الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية (1971 - 2025): التحدّيات والمسارات المستقبلية المقترحة

حسين سالم مرجين [1*]
سالمة إبراهيم بن عمران [1]
عادل محمد الشركسي [2]
أحمد محمد عبد القادر [1]

الاستلام: 24/فبراير/2026
التحكيم: 30/ مارس/2026
القبول: 31/مارس/2026

© 2026 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2026 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس ،ليبيا
[2] قسم الأحصاء، كلية العلوم، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا
* عنوان المراسلة: mrginhussein@yahoo.com

تطور الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية (1971 - 2025): التحدّيات والمسارات المستقبلية المقترحة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد تطوّر برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية خلال الفترة 1971–2025، وتحديد التحديات التي تواجهها، واقتراح مسارات مستقبلية تسهم في تطويرها. اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي، مستخدمة أدوات متعددة لجمع البيانات، منها تحليل المحتوى وتصميم استبانة لطلبة الدراسات العليا، واستهداف عينة من الجامعات التي تقدّم برامج دراسات عليا. تشير النتائج إلى ضرورة وجود إرادة سياسية جادة لتطوير التعليم العالي، وتبرز أهمية إعادة هيكلة البرامج الدراسية بما يتوافق مع المعايير العالمية والتركيز على التخصصات الملائمة لمتطلبات سوق العمل. كما تؤكد النتائج على أهمية تعزيز الشراكات مع الجامعات الدولية، وتوفير الموارد الكافية، وتطوير برامج تعليمية شاملة تدعم الابتكار. تهدف هذه الإجراءات إلى خلق بيئة أكاديمية تحفّز الشباب على المساهمة الفعّالة في مسيرة التنمية المستدامة في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الدراسات العليا- الجامعات الليبية – تطوير التعليم العالي.

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3703

مقدمة الدراسة

تعتبر الدراسات العليا ركيزة أساسية لبناء مجتمع علمي متقدم، حيث تمثل المرحلة الأكثر تطورًا في النظام التعليمي بعد التعليم الجامعي. تلعب دورًا محوريًا في تعزيز البحث العلمي وتطوير الكفايات، مما يمكّن الدارسين من إجراء البحوث وتنمية التفكير النقدي وإيجاد حلول مبتكرة للتحديات المجتمعية. تسهم الدراسات العليا كذلك في تعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاعات المختلفة، مما يُساعد على تحسين الأداء وتطوير السياسات والخدمات. تعزيز هذه العلاقة ضروري لتحقيق التنمية الشاملة، ويتطلب من الجامعات إعادة النظر في برامجها لتلبية احتياجات المجتمع.

في ليبيا، يُعد الاستثمار في تطوير برامج الدراسات العليا استثمارًا في المستقبل، حيث يُسهم في إعداد جيل من الباحثين القادرين على معالجة التحديات المجتمعية. يجب أن ترتقي الدراسات العليا إلى مستوى عالٍ من الجاهزية المؤسسية والفعالية التعليمية لتكون قادرة على المنافسة العالمية.

مع التحديات التي تواجهها الجامعات الليبية، تم عقد مؤتمرات وورش عمل لاستشراف واقع الدراسات العليا وتطويرها بما يتماشى مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية، مما يسهم في تحسين جودة التعليم والبحث العلمي.

فمنذ أكثر من أربعة عقود، وتحديدًا في مايو 1979م، عُقد المؤتمر العلمي حول حدود الدراسات العليا في الجامعات الليبية بجامعة قاريونس (سابقًا) التي تعرف حاليًا بجامعة بنغازي، بالتعاون مع نقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي، بناءً على توصية من الجمعية العمومية للنقابة، كان هذا المؤتمر الأول من نوعه في موضوعه. في تلك الفترة، فقد شهدت سنوات السبعينيات بدايات متواضعة ولكن جريئة لتطوير الدراسات العليا في الجامعات الليبية مثل قاريونس والفاتح، التي تعرف حاليًا بجامعة بنغازي وجامعة طرابلس (أطلوبة، 2008، 3).

ومع مرور السنوات، تزايد الاهتمام بدراسة ومتابعة سير الدراسات العليا، حتى تمّ إنشاء أكاديمية الدراسات العليا عام 1988م لهذا الغرض، كما تم تنظيم ندوة عن الدراسات العليا في عام 2008م، مما يعكس استمرار الجهود لمتابعة سير ونتائج برامج الدراسات العليا في الجامعات.

وتوالت الفعاليات العلمية في الجامعات الليبية، حيث نظّمت إدارة الدراسات العليا والتدريب بجامعة مصراتة، بالتعاون مع الاتحاد العام لطلبة الجامعة، ورشة عمل بعنوان "تجربة جامعة مصراتة في الدراسات العليا" في 13 فبراير 2021م، حيث تمّ تناول موضوعات مثل معايير الجودة في الدراسات العليا، وحوكمة الإدارة، وتوجيه البحث العلمي لمواجهة التحدّيات في المجتمع الليبي (جامعة مصراتة، 2021)

وقامت جامعة سرت أيضًا بتنفيذ ورشة عمل حول "منظومة الدراسات العليا" بتاريخ 28 فبراير 2024م، حيث تناولت الورشة آليات عمل المنظومة ودورها في تطوير وتوثيق برامج الدراسات العليا، وأساسيات التعامل مع المنظومة من أجل تسهيل العمل وتوفير البيانات حول برامج الدراسات العليا (جامعة سرت، 2024)

وفي ذات السياق نظمت جامعة بنغازي "المؤتمر العلمي الأول لطلبة الدراسات العليا" يومي 20 و21 مايو 2025م، والذي يهدف إلى تعزيز البحث العلمي والابتكار، وتطوير مهارات العرض والتواصل، وتبادل الخبرات والمعرفة، وبناء شبكة علاقات أكاديمية (جامعة بنغازي، 2025)

مشكلة البحث:

مما سبق فإن الدراسات العليا في ليبيا شهدت خلال الفترة (2021-2025) طفرة في الفعاليات العلمية والتوسع البرامجي، مما كشف عن تحديات جسيمة فرضتها المتغيرات السريعة والانقسام السياسي. يستوجب هذا الواقع تقييماً موضوعياً لمدى جودة هذه البرامج ومواءمتها لسوق العمل واحتياجات التنمية. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف واقع التخصصات الحالية وتقديم استراتيجيات وطنية مدعومة بإرادة سياسية تضمن كفاءة الموارد والالتزام بمعايير الجودة الدولية لتحقيق التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة

1. التعرف على تطور برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية خلال الفترة 1971–2025 من حيث المراحل الرئيسية، والفلسفة والأهداف، وآليات التنفيذ.
2. تحديد التحديات التي تواجه الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية وتبيان تأثيرها على التعليم العالي.
3. اقتراح مسارات مستقبلية تسهم في تطوير الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية وتعزيز العلاقة بين الجامعات واحتياجات المجتمع
4. ومن خلال تحقيق هذه الأهداف، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة تسهم في تحسين جودة التعليم العالي في ليبيا، وتعزيز دوره في التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي باتت تكتسبها برامج الدراسات العليا بالداخل:

1. تمثل خطوة علمية لتشخيص واقع برامج الدراسات العليا بالداخل للتعرّف على التحدّيات والإكراهات التي تواجه الطلبة علميًا وأكاديميًا وإداريًا.
2. المساهمة في تزويد المسؤولين بمؤسّسات التعليم العالي بمعلومات رصينة وحديثة حول واقع الدراسات العليا بالداخل يمكن أن تساعد على تحسينها وتطويرها.

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف الأبعاد المتنوعة للدراسات العليا في ليبيا، وفتح المجال لاقتراح حلول واستراتيجيات مبتكرة. وتتحدد تساؤلات الدراسة فيما يلي:

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3703

1. كيف تطورت الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية خلال الفترة 1971–2025 من حيث المراحل الرئيسة، والفلسفة والأهداف، وآليات التنفيذ؟
2. ما هي التحديات التي تواجه الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية، وما أثرها على التعليم العالي؟
3. ما المسارات المستقبلية المقترحة التي يمكن أن تسهم في تطوير الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية؟

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي لاستقصاء تطور برامج الدراسات العليا في الجامعات الحكومية الليبية (1971–2025) وربط هذا التطور بالواقع الحالي والتحديات السائدة. وجاءت المنهجية مدعومة بأدوات رئيسية لجمع البيانات، هي:

1. تحليل المحتوى: فحص التقارير والوثائق والإحصاءات الرسمية المتعلقة بالدراسات العليا خلال الفترة 1971–2025 لتتبع مسارات التطور والتغيرات التشريعية والتنظيمية.
2. الاستبانة: تصميم استبانة لقياس آراء طلاب الدراسات العليا حول جودة البرامج ومخرجاتها والمعوقات التشغيلية والبحثية، بهدف تكملة التحليل الوثائقي بصورة كمية.

عينة الدراسة

استهدفت الدراسة طلبة الأكاديمية الليبية والجامعات الليبية (ماجستير ودكتوراه) لاستكشاف تحدياتهم. وبسبب غياب قاعدة بيانات مركزية ومحدثة نتيجة الظروف الاستثنائية، اعتمدت الدراسة العينة غير الاحتمالية (المتيسرة) لضمان تمثيلية موضوعية وتقليل قيود التعميم.

معايير اختيار العينة

- السنة الدراسية: استهداف طلبة في مراحل مختلفة لضمان تمثيل شامل.
- التخصصات الأكاديمية: اختيار عينة من تخصصات متنوعة لتناول التحديات المختلفة.
- الموقع الجغرافي: تضمين طلبة من مناطق جغرافية متعددة لضمان تنوع الآراء.
- التفاعل مع البرامج الإدارية: استهداف الطلبة الذين شاركوا في أنشطة متعلقة بالدراسات العليا.
- المشاركة الطوعية: التأكيد على أن المشاركة في الاستبانة اختيارية لتعزيز مصداقية البيانات.

وُزعت الاستبانة إلكترونياً لتشمل الجامعات والأكاديميات في (الشرق، الغرب، الجنوب). شمل التحليل 195 استجابة مكتملة جُمعت خلال ثلاثة أشهر، وهو حجم عينة كافٍ إحصائياً للبحوث الوصفية والاستكشافية، خاصة في ظل صعوبة حصر المجتمع الكلي لظروف عدم الاستقرار.

صدق الأداة: عُرضت بنود الاستبانة على لجنة خبراء مكونة من خمسة محكّمين متخصصين، لضمان ملاءمة البنود وسلامة الصياغة وانطباقها على واقع برامج الدراسات العليا في ليبيا.

ثبات الأداة: جرى فحص ثبات بنود الاستبانة مبدئيًا باستخدام معامل ألفا كرونباخ لكل بُعد، ولم تدرَج قيم ألفا في متن التحليل؛ كونها الدراسة استكشافية والعينة متيسرة.

- محـاور الدراسـة:

بناءً على ما سبق، سيتم تقسيم الدراسة إلى عدد من المحاور المهمة التي نسعى من خلالها إلى البحث، واستكشاف السبل والاتجاهات نحو تطوير وتحسين الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية.

- المحور الأول: تطور الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية من حيث (المراحل الرئيسية – فلسفة واهداف - آليات التنفيذ) .
- المحور الثاني: التحديات التي تواجه الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية.
- المحور الثالث: المسارات المستقبلية المقترحة التي يُمكن أن تسهم في تطوير الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية.

المحور الأول: تطور الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية من حيث (المراحل الرئيسية – فلسفة واهداف - وآليات التنفيذ) .

عند استقراء واقع برامج الدراسات العليا في ليبيا يُمكننا تحديد عدد من المراحل التاريخية التي تمثل نقطة انطلاق هذه الدراسة، وهذه المراحل كانت كالتالي:

- أولاً: المراحل الرئيسية في تطور الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية:

عند الحديث عن النواحي التاريخية لمراحل تأسيس وتطور الدراسات العليا في الجامعات الليبية، نجد أن هذه الدراسات بدأت في أوائل السبعينيات من القرن الماضي. وفقًا لتقرير صادر عن وزارة التعليم، إدارة الدراسات العليا، في العام 2010م، حيث يُشير التقرير إلى أن تلك المحاولات كانت متواضعة خلال مراحل التأسيس الأولى، ويمكن تقسيم مراحل تأسيس وتطور برامج الدراسات العليا في ليبيا إلى المراحل التالية:

1. المرحلـة التأسيسية
2. مرحلـة التوسّـع
3. مرحلـة المراجعـة والتقويـم
4. مرحلـة التخبّط وعدم الاستقرار

المرحلـة التأسيسية (1971–1988م):

تعتبر المرحلة التأسيسية من أهم الفترات التي شهدتها ليبيا في مجال التعليم العالي، حيث تمّ خلالها وضع الأسس القانونية والتنظيمية التي تحدد معالم التعليم الجامعي.

ففي عام 1961م، صدر مرسوم ملكي بقانون بإصدار قانون جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، حيث أشار الباب الثالث منه إلى أنه يجب أن يكون بالجامعة كليات تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالي والبحوث المتصلة به، والعمل على تقدم علوم الدين لخدمة المجتمع، وتأهيل علماء

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3703

الدين للقيام بواجباتهم. كما يجوز بقرار من المجلس الأعلى إنشاء دراسات عليا تلحق بالكليات للتخصص في بعض المواد التي تدرسها، مما يمثل خطوة مهمة نحو تطوير التعليم العالي في هذا السياق.

تبع ذلك القانون رقم (85) لسنة 1972م الذي ينظم الجامعة، والذي يعكس نقصًا واضحًا في الرؤية الاستراتيجية، إذ لا يحتوي على أيّ إشارة إلى برامج الدراسات العليا؛ فالمادة (14) من هذا القانون تحدد مهام مجلس الجامعة في إنشاء الأقسام الدراسية بناءً على اقتراحات مجالس الكليات، بالإضافة إلى منح الدرجات والشهادات العلمية، لكن غياب الحديث عن الدراسات العليا يحبط جهود تطوير التعليم العالي.

ثم جاء القانون رقم (136) لسنة 1972م الذي يعدل بعض أحكام القانون السابق، لكنه لا يضيف أيّ جديد يتعلق بتنظيم برامج الدراسات العليا، أيضًا تمّ إصدار القانون رقم (37) لسنة 1977م، الذي يشير إلى دور المجلس الأعلى للجامعات في رسم السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي، ولكنه يفتقر هو أيضًا إلى توضيح كيفية تنظيم الدراسات العليا بشكلٍ فعّال.

وفي عام 1986م، صدر القرار رقم (244) بشأن تنظيم أمانة التعليم والبحث العلمي، الذي أدخل الدراسات الجامعية والعليا ضمن الهيكل التنظيمي لأمانة التعليم، والمادة (8) من هذا القرار تحدد مهام مكتب الدراسات الجامعية والعليا، بما في ذلك اقتراح أولويات الدراسات وتحديد احتياجات الجامعات من أعضاء هيئة التدريس، وهذه الخطوات تظهر بعض التقدم، لكنها تبقى غير كافية لتحقيق الأهداف المطلوبة.

ومن جهة أخرى، تبرز كلية التربية بجامعة طرابلس كركيزة في هذا السياق، حيث بدأت برامج الدراسات العليا في العام 1971م، وكانت أول كلية في ليبيا تقدم دراسات عليا في العلوم الإنسانية، ويُشير الباحث أمجاهد إلى أن أول رسالة ماجستير تمّت مناقشتها كانت في عام 1975م، بينما كانت أطروحة الدكتوراه الأولى في العام 1988م، هذه الإنجازات تعكس الجهود المبذولة لتطوير التعليم العالي، لكنها تظل محدودة في إطار القوانين السارية. (امجاهد، 1998، 9)

علاوة على ذلك، شهدت الثمانينيات توسعًا غير منظم في برامج الدراسات العليا، حيث افتتح برنامج الدراسات العليا في جامعة بنغازي عام 1978م، وتبع ذلك افتتاح برامج جديدة في جامعات أخرى مثل جامعة مصراتة في عام 1987م، ولكن غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة أدى إلى تحدّيات وصعوبات في نوعية المخرجات.

بناءً على ما سبق، يُمكن القول أن المرحلة التأسيسية شهدت جهودًا ملحوظة في تطوير التعليم العالي، لكنها كانت تعاني من قصور في الإطار القانوني والتنظيمي، مما أثر سلبًا على فعالية برامج الدراسات العليا ونجاعتها.

مرحلة التوسّع (1989–2000م):

خلال هذه المرحلة، شهدت ليبيا توسعًا ملحوظًا في افتتاح برامج الدراسات العليا، حيث تمّ إنشاء عدد من الجامعات الجديدة. فبدأت جامعة سبها وكلية الدعوة الإسلامية في تقديم برامج الدراسات العليا

عام 1991م، وتبعتها جامعة الزاوية في عام 1992م، ثم جامعة الجبل الغربي في عام 1994م، وفي عام 1995م، أنشئت جامعة المرقب، وتوالت الجامعات الأخرى، مثل جامعة سرت وجامعة عمر المختار في عام 2001م، هذا التوسّع يعكس الجهود المبذولة لتعزيز التعليم العالي في البلاد، لكنه يثير تساؤلات حول جودة البرامج التعليمية المقدمة.

فقد صدر خلال هذه المرحلة القانون رقم (1) لسنة 1992م لتنظيم التعليم العالي، والذي أشار في المادة التاسعة إلى أن التعليم العالي يتكون من مرحلتين: مرحلة الدراسة الجامعية ومرحلة الدراسات العليا (ليبيا، 1992)، وهذا يعكس اعترافًا رسميًا بأهمية الدراسات العليا كجزء من النظام الأكاديمي، كما تمّ تكليف اللجنة الشعبية العامة بإصدار لوائح تنظيم الدراسة الجامعية والعليا، مما يضمن وجود إطار عمل واضح.

وفي عام 1991م، صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (963)، الذي أطلق لائحة الدراسات العليا بالجامعات الليبية؛ هذه اللائحة تضمنت عدة فصول، تغطي أحكامًا عامة وتعريفات، وأهداف وآليات التنفيذ، ونظام القبول والتسجيل، إضافة إلى تنظيم الدراسة والامتحانات. كما سلطت الضوء على مواصفات الرسائل والأطروحات العلمية، مما يعكس توجهًا نحو تحسين جودة التعليم العالي.

في الفصل الثاني من اللائحة، تم تحديد مقاصد وأهداف الدراسات العليا بشكل واضح، حيث عُرفت بأنها "البرامج التي تمنح درجات مثل دبلوم الدراسات العليا والماجستير والدكتوراه". كما تم تشكيل لجنة وطنية للدراسات العليا تتابع قطاع التعليم العالي. حددت المادة السابعة مهام اللجنة، بما في ذلك اقتراح الخطط والبرامج الخاصة بالدراسات العليا، وتحديد أولويات البحث، ووضع آليات للاستفادة من التجارب الوطنية والدولية.

وفي عام 2000م، صدر القرار رقم (393) بشأن تنظيم الدراسات العليا والتدريب، الذي أكّد على أهمية تنفيذ برامج الدراسات العليا وفقًا للخطط المعتمدة، كما نص القرار على استحداث شعب خاصة بالدراسات العليا والتدريب في الأقسام العلمية، مما يعكس الحاجة إلى هيكلة تنظيمية تدعم هذا التوسّع (القرار رقم 393، 2000).

رغم أن التوسّع في برامج الدراسات العليا يعد خطوة إيجابية، إلا أن غياب استراتيجيات محددة ورؤية واضحة لتنظيم هذه البرامج يمثل تحديًا. كانت هناك حاجة ملحة لوضع معايير دقيقة لضمان جودة التعليم والبحث العلمي. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة في هذه المرحلة شكلت أساسًا لتطوير التعليم العالي في ليبيا، مما يفتح المجال لمزيد من التحسينات المستقبلية.

مرحلة المراجعة والتقويم (2001–2010م):

خلال هذه المرحلة، تمّ اتخاذ خطوات هامة نحو تحسين جودة برامج الدراسات العليا في ليبيا، حيث صدر القرار رقم (119) لسنة 2006م بشأن إصدار لائحة الدراسات العليا بالداخل، هذه اللائحة شملت عدة فصول؛ بدءًا من الأحكام العامة والتعريفات، وصولًا إلى نظام الدراسة والامتحانات، مما يدل على نهج شامل نحو تنظيم التعليم العالي (القرار رقم 119، 2006).

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3703

وتنص المادة السادسة من اللائحة على تشكيل لجنة وطنية للدراسات العليا تتبع قطاع التعليم العالي، حيث تعنى باقتراح الخطط والبرامج بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية. حددت المادة السابعة مهام اللجنة، تشمل تحديد أولويات البحث، وضع أسس تقويم أداء برامج الدراسات العليا، ووضع آليات للاستفادة من التجارب المحلية والدولية. كما شمل القرار آليات للرقابة والمراجعة الدورية لسير العمل في البرامج، مما يعكس أهمية التقييم المستمر لتحسين الجودة (القرار رقم 119، 2006). هذا التركيز على المراجعة والتقويم يُعتبر خطوة إيجابية لضمان تلبية احتياجات المؤسسات الأكاديمية والسوق.

وفي عام 2008م، صدر القرار رقم (22) بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات، الذي عرّف إدارة الدراسات العليا والتدريب ووضّح اختصاصاتها، بحيث تكون هذه الإدارة مسؤولة عن إعداد وتنفيذ خطط الدراسات العليا لأعضاء هيئة التدريس والموظفين، مما يعكس التزامًا بتطوير الموارد البشرية، وتحسين مستوى التعليم (القرار رقم 22، 2008).

ويتضمّن الهيكل التنظيمي أيضًا مكتب الدراسات العليا، الذي يتولى تلقي الترشيحات من جهات العمل المختلفة، والإشراف على تنفيذ خطط الدراسات العليا، وتقديم تقارير متابعة دورية، كما يساهم مكتب البعثات في تنسيق الدراسة العليا بالخارج، مما يُعزّز فرص التبادل الأكاديمي ويتيح للطلاب الاستفادة من تجارب جديدة في بيئات تعليمية متقدمة. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع مكتب التدريب بدورٍ حيويّ في تطوير البرامج التدريبية، حيث يُساهم في تنفيذ الخطط السنوية، ويساهم أيضاً في توفير التدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس (القرار رقم 22، 2008).

كما صدر القانون رقم (18) لسنة 2010م بشأن التعليم، الذي ركّز على أهمية دور المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية في تحديد المعايير والمؤشرات المطلوبة لبرامج الدراسات العليا. حيث أصبح من الضروري أن تحصل هذه البرامج على الاعتماد قبل البدء في التنفيذ (قانون رقم 18، 2010).

وصدر جدول عن إدارة الدراسات العليا في العام 2010م يوضح إجمالي عدد طلبة الدراسات العليا في الأقسام المعتمدة للعام الجامعي 2009-2010م.

الجدول رقم (1) عدد طلبة الدراسات العليا في الأقسام المعتمدة للعام الجامعي 2009-2010م

الرقم	الجامعة	عدد الذكور	عدد الإناث	إجمالي الطلبة
1	طرابلس " الفاتح سابقا"	2580	1696	4276
2	بنغازي " قاريونس"	1098	1521	2619
3	مصراتة	322	483	805
4	غريان "الجبل الغربي"	728	915	1643
5	سبها	177	284	461
6	عمر المختار	115	188	303
7	سرت	129	70	199
8	الأسمرية	159	59	218
9	الكليات التقنية	60	24	84
المجموع		5368	5240	10608

* المصدر: الجدول من إعداد إدارة الدراسات العليا العام 2010م

تبين من الجدول أعلاه أن هذه المرحلة شهدت تحسناً تنظيمياً في تصنيف وقبول طلبة الدراسات العليا بالجامعات الليبية وفق الأقسام المعتمدة. ورغم أهمية جهود المراجعة والتقويم كركيزة لتطوير الجودة والبحث العلمي، إلا أن التحديات لا تزال قائمة؛ مما يتطلب مواءمة برامج الداخل والخارج وضمان استدامة التحسينات المستقبلية.

مرحلة التخبّط وعدم الاستقرار (2011–2025م):

خلال هذه المرحلة، واجهت الجامعات الليبية تحدّيات جسيمة في تنظيم برامج الدراسات العليا، حيث شهدت الفترة تقلبات متعددة نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية المضطربة. رغم هذه التحدّيات، تم اتخاذ خطوات نحو تحسين الهيكل الأكاديمي من خلال إصدار قرارات جديدة تهدف إلى إحياء برامج الدراسات العليا. وخلال العام 2021 زاد عدد الاقسام التي تقدم برامج دراسات عليا عن 178 قسم في حوالي 12 جامعة في مجالات مختلفة من المعرفة ووصل عدد الطلاب المسجلين بهذه البرامج في العام الجامعي 2021 / 2022 م

حوالي 25262 (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2023)

في عام 2022م، صدر القرار رقم (12) من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بحكومة الوحدة الوطنية، الذي منح الإذن للجامعات والأكاديميات لبدء برامج الدراسات العليا لمنح درجتي الماجستير والدكتوراه. شمل القرار تخصصات مثل الطاقات المتجددة، والتجارة الإلكترونية، والهندسة الكهربائية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، القرار رقم 12، 2022)، مما يعكس جهود الحكومة لإعادة بناء النظام التعليمي وتعزيز البحث العلمي.

وتوالت القرارات، بما في ذلك القرار رقم (1464) الذي منح الإذن لجامعة ليبيا المفتوحة لبدء برامج دراسات عليا في مجالات طبية متخصصة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، القرار رقم 1464،

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3703

2022). لكن هذا القرار يثير تساؤلات حول تحديات التعليم عن بُعد في هذه المجالات، حيث يتطلب التعليم العملي، مثل الطب، التدريب في البيئات السريرية، وهو ما يصعب تحقيقه عبر التعليم عن بُعد.

ومن جهة أخرى، تشير القرارات الأخيرة إلى وجود اللجنة العامة للدراسات العليا، التي منحت الموافقة للبرامج. ومع ذلك، عند الاطلاع على الهيكل التنظيمي للوزارة، يتبين عدم وجود هذه اللجنة، مما يبرز حالة من التخبّط في تنظيم التعليم العالي.

إن غياب لجنة وطنية يعني فقدان التنسيق والتوجيه، مما يفتح المجال لتضارب المصالح. كما صدرت قرارات أخرى أكدت على أهمية استحداث برامج جديدة، مثل القرار رقم (1076) والقرار رقم (1521) (وزارة التعليم العالي واللبحث العلمي، القرار رقم 1076، 2022؛ القرار رقم 1521، 2022)، ورغم هذه المحاولات، استمرت التحديات في تنفيذ البرامج، حيث شهدت الجامعات عدم استقرار في جودة التعليم وصعوبات في تأمين التمويل، مما أدى إلى تجميد بعض التخصصات.

رغم تنوع برامج الدراسات العليا المعتمدة (إنسانية، هندسية، طبية) ووصول عدد برامج الماجستير إلى نحو (305) برامج وفق إحصائيات وزارة التعليم العالي، إلا أن هذه الوفرة الكمية اصطدمت بمرحلة من التخبط وعدم الاستقرار. ويظل غياب التنسيق بين الجامعات، وضعف البنية التحتية، ونقص الموارد المالية عوائق جوهرية تحول دون ترجمة هذا التنوع إلى نتائج ملموسة تلبي احتياجات سوق العمل.

أما فيما يتعلق ببرامج الدكتوراه فإن احصائيات الوزارة تشير إلى أن عدد برامج الدكتوراه حوالي (113) برنامجًا موزعة على عدد من الجامعات والأكاديمية الليبية للدراسات العليا حسب الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) توزيع برامج الدكتوراه على الجامعات والأكاديمية الليبية للدراسات العليا

رقم	الجامعة	عدد برامج الدكتوراه
1	طرابلس	33
2	بنغازي	14
3	الزاوية	18
4	الأكاديمية الليبية	41
5	سبها	2
6	مصراتة	4
7	وادي الشاطي	1
الإجمالي		113

* المصدر: إدارة الدراسات العليا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بحكومة الوحدة الوطنية 2021م

ملاحظات عامة على برامج الدراسات العليا من حيث نوعيتها وعلاقتها بسوق العمل والتنمية:-

تظهر مراجعة برامج الدراسات العليا في ليبيا عدة فجوات نوعية، أبرزها التفاوت الكبير في حجم البرامج بين الجامعات (93) برنامجاً في جامعة طرابلس مقابل محدودية التخصصات في كليات العلوم الزراعية بجامعات أخرى. كما يعاني النظام من غياب التنسيق، مما أدى لتكرار البرامج التقليدية (كالقانون) مقابل غياب شبه تام للتخصصات الحديثة كـ (الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات). لذا،

تستوجب متطلبات العصر الرقمي وسوق العمل إعادة هيكلة المناهج، وتجنب الازدواجية، وإعطاء الأولوية للبرامج التقنية لتعزيز قدرة الخريجين على المنافسة.

قراءة عامة للمراحل السابقة في تأسيس وتطور برامج الدراسات العليا في ليبيا:-

تظهر المراحل التاريخية لبرامج الدراسات العليا في ليبيا نمواً كمياً ملحوظاً في عدد الجامعات، لكنه توسعٌ افتقر لرؤية استراتيجية توائم بين مخرجات البحث العلمي واحتياجات سوق العمل. هذا الغياب التخطيطي أدى إلى عدم انسجام بين مؤهلات الخريجين ومتطلبات التنمية، مما يستوجب بناء رؤية متكاملة تضمن فعالية هذه البرامج في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع الليبي.

ثانيًا: فلسفة وأهداف الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية في ظل التشريعات القانونية:

تستلزم جودة مخرجات الدراسات العليا إطاراً تشريعياً ينظم مساراتها الأكاديمية والإدارية. وفي ليبيا، تتحدد غايات هذه البرامج عبر القرار (119) لسنة 2006، إضافة إلى قانونين متمايزين: القانون رقم (18) لسنة 2010 المطبق في المنطقة الغربية، والقانون رقم (4) لسنة 2020 المطبق في المنطقة الشرقية. ويعكس هذا التباين التشريعي أثر الانقسام السياسي على توحيد الأهداف التعليمية، مما خلق تحديات إجرائية وتنفيذية تعيق تطوير منظومة الدراسات العليا وضمان جودتها على مستوى البلاد.

فلسفة وأهداف الدراسات العليا وفقًا للقرار رقم (119) لسنة 2006م:

تحدد اللائحة الخاصة بالدراسات العليا، في الفصل الثاني، تحت المادة الرابعة، مجموعة من الأهداف التي تسعى البرامج لتحقيقها، وهي تعكس فلسفة التعليم العالي في ليبيا وتعزز التنمية في المجتمع. تتضمن الأهداف ما يلي (القرار رقم 119، 2006):

1. تعزيز المعرفة العلمية لخدمة تنمية وتطوير المجتمع الليبي، مما يسهم في تقدم الحضارة.
2. توسيع القاعدة الوطنية للاستشارات وبيوت الخبرة في التخصصات العلمية والتقنية والإنسانية، مما يعزز الابتكار.
3. تحقيق الاكتفاء من العناصر البشرية الوطنية المؤهلة لتعزيز القدرة التنافسية في سوق العمل.
4. تعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث والتطوير، مما يخلق بيئة فاعلة للتعلم والابتكار.
5. دراسة القضايا العلمية والتقنية المتعلقة بالتنمية واقتراح حلول للمشكلات التي تعيق تنفيذ خطط التنمية.

إذن، تتجلى من خلال هذه الأهداف أهمية الدراسات العليا كوسيلة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرات الوطنية في مختلف المجالات.

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3703

فلسفة وأهداف الدراسات العليا وفقًا للقانون رقم (18) لسنة 2010م:

يفتقر القانون رقم (18) لسنة 2010م لرؤية وفلسفة محددة للدراسات العليا، حيث اكتفت المادة الثانية بنصوص عامة تشمل تأهيل الأفراد، تعزيز الكفاءات، تشجيع الابتكار، والبحث العلمي، دون تخصيص أهداف مباشرة أو آليات تطبيقية تخص مرحلة الدراسات العليا؛ مما جعلها مجرد مبادئ تعليمية عامة تفتقد للارتباط العضوي بمتطلبات هذا القطاع الحيوي.

في حين تتسم المادة الثالثة من القانون رقم (18) بالعمومية المفرطة؛ إذ حددت مسؤوليات عامة تجاه التعليم والبحث العلمي دون بلورة آليات خاصة بالدراسات العليا. فرغم إشارتها لإعداد البرامج، التنسيق، والجودة، إلا أنها افتقرت للمعايير التفصيلية والضوابط الإجرائية التي تضمن فاعلية هذه البرامج واستقلاليتها الأكاديمية.

إذن، يكشف تحليل القانون رقم (18) لسنة 2010م عن حالة من الجمود الفكري والقانوني؛ فبجانب افتقاره لفلسفة واضحة للدراسات العليا، لا يزال يحتفظ بمفاهيم وقيم النظام السياسي السابق رغم سقوطه عام 2011م. إن غياب التحديث التشريعي ليتواءم مع تطلعات المجتمع الديمقراطي المعاصر يعكس فقدان الرؤية المستقبلية، ويُبقي منظومة التعليم العالي حبيسة إطار قديم يعجز عن تلبية احتياجات المرحلة الحالية.

فلسفة وأهداف الدراسات العليا وفقًا للقانون رقم (4) لسنة 2020م بتعديل القانون رقم (2) لسنة 2018م بشأن الجامعات

يُظهر القانون رقم (4) لسنة 2020م تطوراً ملموساً في تحديد فلسفة الدراسات العليا؛ حيث نصت المادة الثالثة على أهداف استراتيجية تشمل: توسيع المدارك المعرفية، وتوطين العلم والتقنية، وتعزيز القيم الأخلاقية وحرية البحث. كما ركز القانون على تحفيز التنافس النزيه، وتشكيل رؤية ثقافية قيمية، وتشجيع الإبداع والابتكار؛ مما يمهد لخلق بيئة أكاديمية متكاملة تدعم جودة التعليم وبناء المواطن الواعي.

كما حددت المادة العاشرة دور المجلس الأعلى للجامعات في قيادة قطاع الدراسات العليا عبر: تنسيق الخطط الأكاديمية والتشريعية لتحقيق التكامل بين الجامعات، ومتابعة الأداء المؤسسي لضمان الجودة. كما شملت مهامه تنظيم التعليم الخاص، وتطوير برامج الدراسات العليا، ووضع الأطر العامة لترقية أعضاء هيئة التدريس؛ بما يضمن مواكبة السياسات التعليمية للمستجدات وتعزيز الكفاءة العلمية.

رغم تقديم القانون رقم (4) لسنة 2020م إطاراً أكثر وضوحاً، إلا أنه لا يزال يفتقر لفلسفة وأهداف مُحددة وخاصة بقطاع الدراسات العليا؛ فالمواد المتعلقة بالبحث العلمي والقيم الأكاديمية جاءت بصيغ عامة غير موجهة بدقة لتطوير هذا المسار. إن استمرار هذه الثغرة التشريعية يُعيق التطبيق الفعّال للسياسات التعليمية، مما يستوجب صياغة استراتيجيات واضحة تضمن جودة البرامج وتطوير الكوادر العلمية بما يواكب التوجهات الحديثة.

ثالثًا: اليات تنفيذ الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية

خطوات ومراحل فتح برامج دراسات عليا جديدة (ماجستير ودكتوراه).

الإطار القانوني والتنظيمي الأساسي

تستند عملية فتح برامج الدراسات العليا في ليبيا إلى مجموعة من القوانين واللوائح، أهمها:

1. قانون التعليم العالي رقم (18) لسنة 2010م: وهو القانون الأساسي المنظم للتعليم العالي، حيث تحدد المادة (14) منه إنشاء مجلس للتعليم العالي يقوم بوضع السياسات واعتماد البرامج التعليمية.

2. اللائحة التنفيذية لقانون التعليم العالي: والتي تضع التفاصيل والإجراءات المطلوبة لتطبيق القانون.

3. معايير المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية: وهي الجهة المنوطة باعتماد الجودة للمؤسّسات والبرامج.

4. قرارات وزارة التعليم العالي: والتي تصدر بشكل دوري لتنظيم عملية فتح البرامج وتحديد الأعداد والأولويات السنوية (مثل القرار رقم (435) لسنة 2018م والمنشورات اللاحقة التي تنظم عملية القبول وفتح البرامج).

الشروط والضوابط اللازم توافرها لمنح الإذن للبدء في برامج الدراسات العليا:

في المادة (9) من لائحة الإيفاد للدراسة العليا بالداخل الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (69) لسنة 2009م، مُنحت اللجنة الوطنية للدراسات العليا الاختصاص بمتابعة شؤون الدراسات العليا والتنسيق بين المؤسّسات المعنية وتنظيم للدراسات العليا بالداخل، ووضع الخطط للتنفيذ والتطوير، وبموجب هذه اللائحة اصبحت اللجنة الوطنية للدراسات العليا مخوّلة بمنح الإذن للجامعات والأكاديميات والمعاهد العليا ببدء برامج الدراسات العليا، أو تجميد أو إيقاف هذه البرامج (قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 69، 2009).

ولتنفيذ مهامها، وضعت اللجنة الوطنية للدراسات العليا ضوابط لمنح الإذن ببدء برامج الدراسات العليا لنيل الإجازة العليا (الماجستير)، والإجازة الدقيقة (الدكتوراه) بإصدار القرار رقم (1) لسنة 2009م، وحددت الضوابط لمنح الإذن للبدء في برامج الدراسات العليا على النحو التالي (تقرير إدارة الدراسات العليا، 2010):

برامج الإجازة الدقيقة (الدكتوراه)

يجب أن تتوفر في القسم العلمي الشروط التالية:

- **أن يتوفر خمسة أعضاء هيئة تدريس بدرجة أستاذ مشارك على الأقل من حملة الدكتوراه من الأساتذة الليبيين المختصين والمتفرغين للتدريس تفرّغًا تامًا.**
- **أن تكون قد مضت عشر سنوات على الأقل على منح القسم لدرجة الإجازة العالية (الماجستير).**

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3703

• أن يكون القسم قد منح على الأقل (20) درجة الإجازة العليا "الماجستير" .

برامج الإجازة العليا (الماجستير)

يجب أن يتوفر بالقسم الشروط والضوابط التالية:

• أن يتوفر ثلاثة أعضاء هيئة تدريس بدرجة أستاذ مساعد على الأقل من حملة الدكتوراه من الأساتذة الليبيين المختصين والمتفرغين للتدريس تفرّغًا كليًا.

• أن تكون قد مضت مدة عشر سنوات على الأقل على منح القسم للدرجة الجامعية المتخصّصة.

• أن يتناسب عدد الطلاب المسجلين بالدراسة العليا مع عدد الأساتذة بالقسم بحيث لا يقل عدد الطلاب عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة مقابل كل أستاذ.

خطوات ومراحل فتح برنامج جديد للدراسات العليا

تمر عملية فتح البرنامج بثلاث مراحل رئيسية:

- المرحلة الأولى: الإعداد والتخطيط الداخلي داخل الجامعة:

هذه المرحلة تسبق التقديم الرسمي للوزارة، وتتم داخل إطار الجامعة والكلية المعنية.

1دراسة الجدوى والاحتياج من قبل القسم العلمي:

• إعداد دراسة متكاملة تثبت الحاجة إلى البرنامج، تشمل:

• احتياج سوق العمل: كيف يخدم البرنامج خطط التنمية الوطنية، واحتياجات القطاع العام والخاص.

• الجانب الأكاديمي: مدى توافق البرنامج مع التخصّصات الموجودة وإضافته للمعارف.

• الموارد البشرية: توفر هيئة تدريسية مؤهلة (دكتوراه) وذات خبرة كافية لتدريس البرنامج، مع ذكر السير الذاتية للمعلمين الأساسيين.

• الموارد المادية: توفر القاعات المناسبة، المعامل، المكتبة، والمصادر العلمية (قواعد بيانات، دوريات).

. إعداد الوثائق الأكاديمية للبرنامج (من قبل القسم والكلية).

وضع الوصف الكامل للبرنامج والذي يشمل:

• أهداف البرنامج ومخرجاته التعليمية.

• خطة الدراسة كاملة (المقررات الإجبارية والاختيارية، عدد الساعات المعتمدة، الساعات التدريبية إن وجدت، متطلبات التخرج).

• اللائحة الدراسية للبرنامج والتي تحدد نظام الدراسة والتقييم.

. المصادقات الداخلية (داخل الجامعة).

• عرض الدراسة والوثائق على مجلس القسم، ثم مجلس الكلية للموافقة المبدئية.

• رفع البرنامج إلى مجلس الدراسات العليا بالجامعة ثم إلى مجلس الجامعة للحصول على الموافقة النهائية داخل الجامعة.

المرحلة الثانية: التقديم والمراجعة من قبل وزارة التعليم العالي ومركز الجودة:

بعد الموافقة الداخلية، تقدم الجامعة طلبًا رسميًا لفتح البرنامج.

1. التقديم الرسمي للوزارة: تقدم الجامعة طلبًا رسميًا إلى وزارة التعليم العالي (إدارة التعليم الجامعي أو إدارة الدراسات العليا) مرفقًا به جميع الوثائق التي تم إعدادها في المرحلة الأولى (دراسة الجدوى، الخطة الدراسية، السير الذاتية للهيئة التدريسية،...الخ).

2. المراجعة من قبل اللجنة العلمية المتخصصة (في الوزارة):

- **تقوم الوزارة بتشكيل لجان علمية متخصّصة من خبراء خارجيين لمراجعة ملف البرنامج المقدم.**
- **تقيّم هذه اللجنة جودة المحتوى العلمي، ومدى ملاءمة الهيئة التدريسية، وكفاية البنية التحتية.**
- **قد تطلب اللجنة إجراء تعديلات، أو تقدم توصياتها للوزير.**

3. الحصول على الموافقة المبدئية: بناءً على تقرير اللجنة المتخصّصة، يصدر وزير التعليم العالي قرارًا بالموافقة المبدئية على فتح البرنامج.

المرحلة الثالثة: الاعتماد النهائي وبدء التنفيذ:

- **بعد الحصول على الموافقة المبدئية، يتم إدراج البرنامج ضمن خطة القبول للعام الدراسي الجديد.**
- **يتم الاعتماد النهائي للبرنامج بشكلٍ كامل بعد مرور دورة دراسية كاملة عليه، وخضوعه لعملية المراجعة والاعتماد من قبل الهيئة الوطنية لضمان الجودة.**
- **تقوم فرق من الهيئة بزيارة ميدانية للجامعة للتأكّد من مطابقة البرنامج لمعايير الجودة التي تمّ الإعلان عنها.**

قراءة نقدية لتطبيق اللوائح وإبراز الفجوات

تواجه اللوائح المنظمة للدراسات العليا في ليبيا فجوة عميقة بين النصوص والواقع؛ حيث تعاني البرامج من نقص الكفاءات المتفرغة، وضعف البنية التحتية (مختبرات ومكتبات)، وتدني جودة الإشراف بسبب اختلال نسب الطلبة للمدرسين. كما أدى غياب الرقابة الميدانية المنتظمة وتدخلات المحسوبية والجهوية إلى ظهور برامج غير مطابقة للمواصفات. نتج عن ذلك هدر في الموارد وضعف في مواءمة الخريجين لسوق العمل، مما يستوجب تحديث نظام الحوكمة واعتماد مؤشرات جودة مرنة وقابلة للقياس تتناسب مع سياق الدولة في مرحلة النزاع.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية:

يعتمد تحليل تحديات الدراسات العليا في ليبيا على منهجية ثلاثية الأبعاد تشمل: مراجعة تقارير وزارة التعليم العالي الرسمية، وتحليل نتائج الاستبانة الموزعة على طلبة الجامعات والأكاديمية، إضافة إلى استثمار التراكم المعرفي والخبرة الميدانية لفريق الدراسة لضمان فهم عميق وشامل للواقع.

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3703

كما يتطلب تطوير التعليم العالي موازنة الكم بالكيف لضمان جودة المخرجات ومواءمتها للمعايير الدولية. فرغم بلوغ عدد الجامعات الحكومية 27 جامعة إضافة للأكاديمية الليبية وفروعها (وزارة التعليم العالي، 2023)، إلا أن معظم هذه المؤسسات تعاني من تكرار البرامج وغياب التنوع التخصصي، مما يستوجب توفير بنية تحتية ملائمة وكوادر مؤهلة لضمان تميز برامج الدراسات العليا بالداخل.

وفي هذا السياق، نوّد الإشارة إلى عدد من القرارات الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بحكومة الوحدة الوطنية، والتي منحت الإذن للعديد من الجامعات بفتح برامج دراسات عليا، منها (القرارات رقم 61، 1464، 12، 1170، 1076، 1521؛ وزارة التعليم العالي، 2022):

1. القرار رقم (61) لسنة 2022م بشأن منح الإذن للجامعات للبدء في برامج الدراسات العليا لمنح درجتي الماجستير والدكتوراه .
2. القرار رقم (1464) لسنة 2022م بشأن منح الإذن لجامعة ليبيا المفتوحة للبدء في برنامج الدراسات العليا لمنح درجة الماجستير .
3. القرار رقم (12) لسنة 2022م بشأن منح الإذن للجامعات والأكاديميات للبدء في برامج الدراسات العليا لمنح درجتي الماجستير والدكتوراه) .
4. القرار رقم (1076) لسنة 2022م بشأن اعتماد برنامج الدراسات العليا للدكتوراه بقسم اللغة العربية بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، الجامعة الأسمرية الإسلامية) .
5. القرار رقم (1170) لسنة 2022م بشأن اعتماد برنامج الدراسات العليا للماجستير بالجامعة الأسمرية الإسلامية .
6. القرار رقم (1521) لسنة 2022م بشأن استحداث قسم بمدرسة العلوم التطبيقية والهندسية في الأكاديمية الليبية للدراسات العليا.

جميع هذه القرارات تمّ إصدارها دون الالتزام باللائحة رقم (501) لسنة 2010م، التي تنص في المادة (116) على أنه "لا يجوز البدء ببرامج الدراسات العليا إلا بإذن مكتوب من مركز ضمان الجودة، والذي يُمنح للقسم العلمي الذي يستوفي شروط هذه البرامج وفقًا لمعايير الجودة الواردة بدليل ضمان الجودة والاعتماد"، كما تحظر اللائحة فتح أقسام جديدة في الجامعات أو الكليات أو الأكاديميات إلا بإذن من مركز ضمان الجودة (القرار رقم 501، 2010).

كما أدى الإصدار العشوائي لقرارات فتح البرامج دون الالتزام بـ اللائحة (501) لسنة 2010م إلى إضعاف القدرة المؤسسية والفاعلية التعليمية للجامعات. إن غياب الكوادر المؤهلة والبنية التحتية المناسبة ينعكس سلباً على جودة المخرجات وتجربة التعلم، ويخلق ازدواجية في الجهود. لذا، يُعد الالتزام باللائحة ركيزة جوهرية لضمان جودة الدراسات العليا وليس مجرد إجراء شكلي.

وقد أشار تقرير إعادة هيكلة الجامعات العامة في ليبيا (وزارة التعليم، 2020) إلى عدد من التحدّيات التي تواجه منظومة التعليم الجامعي والعالي في ليبيا في الآتي:

- احترام الاستقلالية: تفتقر الجامعات الليبية لتعريف واضح لاستقلاليتها، حيث أدت التدخلات الأمنية والسياسية إلى إضعاف بنيتها الإدارية والأكاديمية، مما عرقل كفاءة الأداء وأعاق تحقيق الأهداف التعليمية والبحثية المرجوة.

- انضباطية الحوكمة: تعاني الجامعات من تراجع في جودة رسم السياسات واتخاذ القرار جراء ضعف الكفاءات الإدارية وغياب الاستقرار القيادي. وقد أدى هذا التشوه في نظام الحوكمة إلى زعزعة استقرار المؤسسات الأكاديمية وإضعاف قدرتها على تحسين مخرجاتها التعليمية

- التوسّع الكمـــي:

شهدت مؤسّسات التعليم العالي في ليبيا توسّعًا كميًا ملحوظًا، حيث ارتفعت أعداد الجامعات والكليات بشكل كبير. ورغم هذا التوسّع، لم تبذل جهود كافية لتحسين جودة التعليم، مما أدى إلى تشوّه نظام القبول، وعدم توافقه مع احتياجات سوق العمل.

- التمويل والميزانيات:

تعتمد الجامعات بشكل رئيسي على الميزانيات الحكومية التي تعاني من الشح. هذه القيود المالية تؤثر بشدة على القدرة على تحسين جودة التعليم والخدمات المقدمة، مما يجعل من الصعب تنفيذ خطط تطوير فعّالة.

- تكوين ورفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس:

تعاني الهيئات التدريسية من نقصٍ حاد في الكفاءات العلمية، حيث لم تعطَ الأولوية لتطوير مهارات الأساتذة بشكلٍ مستمر، فقلة برامج التأهيل المهني تؤثر سلبًا على جودة التعليم، وتقديم المعرفة للطلاب.

- المواءمة مع سوق العمل:

تحول نظام التعليم إلى نظام ينتج أعدادًا كبيرة من الخريجين العاطلين عن العمل، بسبب عدم توافق التخصّصات مع احتياجات سوق العمل، فنسبة كبيرة من الخريجين يجدون أنفسهم في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم.

- فعالية العملية التعليمية وجودتها:

تعاني العملية التعليمية من ضعف في الجودة، حيث يتم التركيز على الجانب النظري على حساب الجانب العملي، كما أن غياب التكنولوجيا الحديثة وطرق التعليم الفعّالة يجعل من الصعب تطوير المهارات الأساسية لدى الطلاب.

- التوظيف التنموي والسياسي:

انتشرت الجامعات بشكلٍ عشوائي في مناطق مختلفة، دون مراعاة للموارد المتاحة أو احتياجات التنمية المحلية، وهذا الانتشار أدى إلى استنزاف الموارد المالية للجامعات، مما أثر سلبًا على كفاءتها وجودتها.

كما حددت وثيقة وزارة التعليم العالي (2023) ثلاثة تحديات رئيسية تواجه الدراسات العليا:

1. عجز الكوادر: فقدان الكفاءات الأكاديمية بسبب التقاعد أو الانتداب للمناصب القيادية.
2. ضعف الإمكانات: نقص حاد في التجهيزات، والمختبرات، والمراجع الحديثة اللازمة للبحث العلمي.

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3703

3. أزمة التمويل: سياسة التقشف وضيق الإنفاق على البحث العلمي والمؤتمرات الضرورية لتبادل الخبرات

نتائج الاستبانة حول أبرز التحدّيات التي تُواجه برامج الدراسات العليا في ليبيا:

تمّ توجيه سؤال في الاستبانة إلى الطلبة لتحديد أبرز التحديات التي تواجه برامج الدراسات العليا، حيث قام بتعبئتها (195) طالبًا من مختلف الجامعات الليبية والأكاديمية الليبية للدراسات العليا وفروعها، وقد أظهرت التحديات التالية:

- يعاني العديد من الطلاب من ضعف الدعم المالي، مما يؤثر على قدرتهم على إكمال دراستهم، وكذلك يُعاني الكثيرون من صعوبة دفع تكاليف السكن والمواصلات، بالإضافة إلى عدم صرف المستحقات المالية للإيفاد.
- عدم توفر المعامل والمواد اللازمة للاختبارات والبحوث، حيث تعاني الجامعات من نقص في الأجهزة والمعدات، مما يعيق جودة التعليم والبحث العلمي.
- يشكو الطلبة من عدم توفر الكادر التعليمي الكافي، مما يؤدي إلى تأخير في عمليات الإشراف على الرسائل، وعدم القدرة على تدريس المقرّرات الدراسية بشكلٍ فعّال.
- تواجه الطلبة تحدّيات كبيرة في جمع المصادر والمراجع، حيث تعاني المكتبات من نقص في المواد الحديثة، مما يُؤثر على جودة الأبحاث.
- هناك شعور بعدم الاستقرار بسبب الانقسام السياسي، مما يؤثر سلبًا على الشغف بالتعلّم ويزيد من الضغوط النفسية لدى الطلاب.
- يُواجه الطلبة صعوبة في التكيف مع الأساليب التقليدية في التدريس، حيث يُعتمد بشكل كبير على الحفظ بدلاً من الفهم والتحليل.
- يُعاني الطلبة من صعوبة التنقل بين المناطق بسبب بُعد المسافات، وسوء البنية التحتية مما يزيد من تكاليف الدراسة ويُؤثر على التزامهم.
- يفتقر الطلبة إلى الدعم المعنوي والتوجيه، مما يزيد من شعورهم بالعزلة ويؤثر على تحصيلهم العلمي.

- المحور الثالث: المسارات المستقبلية المقترحة التي يُمكن أن تسهم في تطوير الدراسات العليا في الجامعات الليبية الحكومية :

بناءً على التحدّيات التي تواجه برامج الدراسات العليا في ليبيا، يمكن رسم عدد من المسارات المستقبلية المقترحة التي تهدف إلى تحقيق تعليم عالي الجودة يتميز بفعالية أكبر، وفي هذا السياق تمّ توجيه سؤال في الاستبانة إلى الطلبة لتحديد أهم المقترحات لمعالجة التحدّيات التي تواجه الدراسات العليا حيث أظهرت النتائج النقاط التالية:

1. الكادر الأكاديمي والتدريب :ضمان توظيف أعضاء هيئة تدريس مؤهلين بخبرات حديثة تتماشى مع احتياجات سوق العمل، وتفعيل برامج التدريب المستمر لتطوير المهارات الأكاديمية والإدارية .

2 .الدعم الحكومي والمالي: زيادة الميزانيات المخصصة للبحث العلمي والمؤسسات التعليمية، وتوفير منح دراسية تشمل دورات اللغة الإنجليزية والتخصصات الدقيقة .

3 .البيئة التعليمية والموارد: تجهيز المعامل والمرافق التعليمية بالأدوات الحديثة، وتحديث المكتبات الجامعية بالمراجع والكتب العلمية المتكاملة .

4 .الدعم الطلابي والإشراف: تعزيز دور المشرفين الأكاديميين لضمان التوجيه الكافي، وتقديم خدمات الدعم النفسي، وتوفير السكن الجامعي للطلاب من المناطق البعيدة.

5 .نظام الإيفاد والتمويل: تسهيل إجراءات الدراسة بالداخل والخارج، واعتماد نظام البطاقات المصرفية لضمان سرعة وشفافية تحويل المستحقات المالية للطلبة.

6 .التعاون والشراكات الأكاديمية: بناء شراكات محلية ودولية مع المؤسسات البحثية والشركات لربط المحتوى الأكاديمي بالتطبيقات العملية وإثراء المشاريع البحثية .

7 .الإصلاح الإداري والجودة: تطوير مهارات الإداريين، وتفعيل لجان خارجية مستقلة لمراقبة جودة التعليم والالتزام بمعايير الأداء الأكاديمي .

8 .الابتكار والاستثمار: إنشاء قاعات تفاعلية وحاضنات أعمال للشركات الناشئة، وتعديل التشريعات لتسهيل استقطاب الهبات والتبرعات من القطاع الخاص لدعم الأكاديمية.

توصيات الدراسة

ركّز الطلبة في توصياتهم على الأبعاد التالية:

1 .البنية التحتية والتمويل: تخصيص ميزانيات لتطوير المعامل والمكتبات، وإنشاء صناديق مالية لدعم مشاريع الدراسات العليا والاتفاقيات التعليمية.

2 .التشريعات والحوكمة الأكاديمية: تقييم وتعديل اللوائح المنظمة لتلائم خطط التنمية، والتحول نحو التعليم الموجه بالبحث، مع إنشاء نظام تقييم مستمر للاحتياجات والموارد.

3 .التعاون الدولي وتبادل الخبرات: تفعيل مذكرات التفاهم، وإطلاق برامج تبادل أعضاء هيئة التدريس دولياً، والاستفادة من التجارب العالمية في تحديث المناهج بما يوافق السياق المحلي.

4 .المواءمة مع سوق العمل والمجتمع :تطوير تخصصات جديدة (وإغلاق المشبعة)، ودمج التدريب العملي في البرامج، وتوجيه الأبحاث العلمية لحل مشكلات المجتمع الفعلية.

5 .الشراكات والتوظيف: تعزيز التعاون مع القطاعين العام والخاص لتحديد أولويات الوظائف، وضمان دعم التخصصات العلمية المتنوعة بشكل كافٍ.

تحويل التوصيات إلى آليات تنفيذية لاستدامة الدراسات العليا:

في ظل حالة التخبط وعدم الاستقرار التي تعيشها المؤسسات التعليمية وقطاع التعليم العالي على وجه الخصوص، واستمرار النزاعات، يمكن الاستناد إلى الآليات التنفيذية لاستدامة الدراسات العليا:

العملية:

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3703

1 .المسار التشريعي والمالي: تفعيل الشراكات المنتجة عبر التعاقد المباشر مع القطاعات الحيوية (نفط، مصارف، اتصالات) لتمويل البرامج مقابل حلول تقنية. وإنشاء صندوق دعم البحث التنافسي لتمويل الأبحاث المعالجة للقضايا الوطنية حصراً.

2 .المسار الأكاديمي والتدريبي: اعتماد الإشراف المشترك الرقمي لتجاوز قيود السفر وتقليل التكاليف.

تأسيس مختبرات مركزية تدار بنظام حجز إلكتروني لخدمة الباحثين من مختلف التخصصات.

3 .مسار المواءمة والتنمية: تشكيل لجنة دائمة متعددة القطاعات (جامعة، غرفة تجارة، مجلس تطوير، وزارة عمل) لمراجعة عناوين الرسائل وضمان مطابقتها لاحتياجات سوق العمل.

4 .مسار جودة البحث والابتكار: بناء بنك المشكلات الوطنية لتحويل التحديات الواقعية (كهرباء، سيولة) إلى عناوين رسائل علمية مدعومة. وإطلاق حاضنات "ما بعد التخرج" لتحويل مخرجات البحث المتميزة إلى شركات ناشئة تساهم في الاقتصاد القائم على المعرفة.

إن تبني هذه المسارات يضمن بيئة مستدامة للتحول نحو تعليم عالي أكثر جودة وفاعلية، بما يسهم في تحقيق التنمية والابتكار القائم على المعرفة، ومواكبة متطلبات المستقبل.

الخاتمـــة :

يتطلب تطوير الدراسات العليا في ليبيا إرادة سياسية تضع التعليم في صدارة الأولويات، مع تبني الجامعات سياسات مرنة توازن بين المعايير العالمية واحتياجات سوق العمل. ويتحقق ذلك عبر تعزيز الشراكات الدولية، وتوفير الدعم المالي واللوجستي للكفاءات، ودمج الابتكار بالبحث الأكاديمي. إن تفعيل أنظمة تقييم الخريجين ودعم توظيفهم يمثل الضمانة الحقيقية لتحويل هذه البرامج إلى محرك فعّال للتنمية والابتكار القائم على المعرفة.

المراجـــع:

أطلوبة، عبد اللطيف عيسى. (2008). مخرجات الدراسات العليا في ليبيا بعد ثلاثين عامًا: دراسة قياسية لتقدير فجوة الطلب والعرض. ورقة مقدمة في مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب: بين الواقع واحتياجات سوق العمل، طرابلس.

امجاهد ، سالم. (1998). دليل الدراسات العليا والرسائل العليا بكلية التربية من سنة 1975–1996. منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

جامعة بنغازي. (2025، 20–21 مايو). المؤتمر العلمي الأول لطلبة الدراسات العليا، استرجع في 27 فبراير 2026،

جامعة سرت. (2024، 28 فبراير). منظومة الدراسات العليا ، ورشة عمل، استرجع في 27 فبراير 2026،

جامعة مصراتة. (2021، 13 فبراير). تجربة جامعة مصراتة في الدراسات العليا ،(ورشة عمل) استرجع في 27 فبراير 2026،

وزارة التعليم والبحث العلمي. (2020). تقرير إعادة هيكلة الجامعات العامة في ليبيا. وزارة التعليم.

وزارة التعليم والبحث العلمي. (2023). مشروع استراتجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي . وزارة التعليم.

ليبيا — القانون رقم (1) لسنة 1992م بشأن تنظيم التعليم العالي. (1992). الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة الثلاثون.

ليبيا — القرار رقم (393) لسنة 2000م بشأن تنظيم الدراسات العليا والتدريب. (2000). الجريدة الرسمية، العدد 23، السنة الثامنة والثلاثون.

ليبيا — القرار رقم (119) لسنة 2006م بإصدار لائحة الدراسات العليا بالداخل. (2006). اللجنة الشعبية العامة؛ الجريدة/النشر الرسمي. استرجع في 17 مارس 2026،

ليبيا — القرار رقم (22) لسنة 2008م بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي. (2008). وزارة التعليم العالي. استرجع في 17 مارس 2026،

ليبيا — قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (69) لسنة 2009 بشأن لائحة الدراسات العليا بالداخل. (2009، 28 فبراير). استرجع في 17 مارس 2026،

ليبيا — القرار رقم (501) لسنة 2010 بشأن إصدار لائحة تنظيم التعليم العالي. (2010). منشور في المجمع القانوني — الأرشيف القانوني. استرجع في 17 مارس 2026،

ليبيا — قانون رقم (18) لسنة 2010 بشأن التعليم. (2010). منشور في المجمع القانوني — الأرشيف القانوني. استرجع في 17 مارس 2026،

ليبيا — قانون رقم (4) لسنة 2020م بتعديل القانون رقم (2) لسنة 2018م بشأن الجامعات. (2020). منشور في المجمع القانوني — الأرشيف القانوني. استرجع في 17 مارس 2026،

ليبيا — قانون رقم (4) لسنة 2020م بتعديل القانون رقم (2) لسنة 2018م بشأن الجامعات. (2023). الجريدة الرسمية، العدد 7، السنة الأولى.

ليبيا — القرار رقم (119) لسنة 2006م بإصدار لائحة الدراسات العليا بالداخل. (2006). اللجنة الشعبية العامة. استرجع في 17 مارس 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2022). القرار رقم (12) لسنة 2022 بشأن منح الإذن للجامعات والأكاديميات للبدء في برنامج الدراسات العليا لمنح درجتي الماجستير والدكتوراه. استرجع في 17 مارس 2026،

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2022). القرار رقم (61) لسنة 2022 بشأن منح الإذن للجامعات للبدء في برنامج الدراسات العليا لمنح درجتي الماجستير والدكتوراه. منشور في المجمع القانوني — الأرشيف القانوني. استرجع في 17 مارس 2026،

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2022). القرار رقم (1076) لسنة 2022 بشأن اعتماد برنامج الدراسات العليا (الدكتوراه) بقسم اللغة العربية بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية بالجامعة الأسمرية الإسلامية. منشور في المجمع القانوني — الأرشيف القانوني. استرجع في 17 مارس 2026،

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v18i65.3703

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2022). القرار رقم (1170) لسنة 2022 بشأن اعتماد برنامج الدراسات العليا (الماجستير) بالجامعة الأسمرية الإسلامية. منشور في المجمع القانوني — الأرشيف القانوني. استرجع في 17 مارس 2026،

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الأكاديمية الليبية. (2022). القرار رقم (1521) لسنة 2022 بشأن استحداث قسم بمدرسة العلوم التطبيقية والهندسية. منشور في المجمع القانوني — الأرشيف القانوني. استرجع في 17 مارس 2026،